مقدمة

لا يحتاج المتابع لما يجري من صراعات ونزاعات طائفية في الوطن العربي لكثير من الفطنة والذكاء ليتعرف على أغرب ظاهرة في جوهر هذه الصراعات التي يفترض أن تكون نتاج خلافات فقهية مذهبية بين الأطراف المختلفة آرائها، ضمن الدين الواحد، أو خلافات عقائدية بين الأديان المختلفة.

إلا أنها في مظاهرها ومساراتها تكشفُ عن نفسها وطبيعتها في ألا دخل لهذه الخلافات الفقهية أو العقائدية بما يجري من صراعات حادة، هي حالة هستيريا جماعية تعود لأسباب في الغالب نفسية – سيكولوجية – نتجت عن حالات الاضطراب الاقتصادي / السياسي التي تعيشها البلدان العربية، وما ترتب عليها من فشل وإحباط متعمد أحيانًا لعمليات التنمية ، للخروج من مأزق التبعية والتخلف، وانعكاسات هذه المظاهر على الوضع الاجتماعي العربي ككل، وما تخلفه من اضطرابات انفعالية نفسية قلقة في تركيبة الفرد السيكولوجية، كالكآبة ، الإحباط، تصاعد مشاعر الحرمان النسبي، بعض من مظاهر البارانويا، الإحساس بالنقص والدونية، انخفاض مستوى تقدير الذات وغيرها من مظاهر الاضطرابات النفسية التي تعزز غُلبة الهلاوس والأوهام على الواقع، وتلغي ملكة التفكير والتأمل عند الفرد.

كأي حالات مرضية أو اضطرابات فإن الإنسان ينكر الإقرار بوجودها، لكنها من القوة والاستمرارية ما لا ينفع لتهدئتها بما عُرف بالميكانزيمات الدفاعية اللاشعورية، تغلفها الشخصية المضطربة بما تضفيه عليها من معتقدات دينية، لتبرير المعاناة التي يعيشها الإنسان بتأثير ضغوطاتها الانفعالية، فتغدو هذه الاضطرابات والهلاوس الناتجة عنها من المقدسات التي لا تحتمل النقاش أو المراجعة.

ضخَّم انتشار وسائل الاتصال والمواصلات من تجسيد هذه الأحاسيس، بكل ما تعتمله في نفس الإنسان من مقارنات؛ بين ما وصل له العالم من تقدم وتطور ورفاهية وما يعانيه العربي من تخلف وانعدام الشعور بالأمن؛ مرة من أجهزة حكوماته القمعية، وأخرى من طوارئ الدنيا كالمرض والفقر، وثالثة من التهديدات والعدوانات الخارجية، وأخيرة من نكد زوجته التي صارت تحاججه بحقوقها الشرعية وفقًا لقانون حقوق الإنسان وعصر العولمة، والدين أيضًا.. ما يجعل الشخصية العربية شخصية مستفزة تتهم الآخر ومن تختلف معه بالرؤى بأنه السبب وراء معاناته، فيعزو لها كل ما يقع عليه من حرمان ومشاعر قلقة، ويجعلها هدف لعدوانيته.

لا شك أن هناك مؤسسات معنية بالشأن العربي، تفهم وتدرك أكثر منا نحن العرب ما نعيشه، فتعد الخطط الكفيلة بتأجيج هذه المشاعر وتوجيهها نحو الآخر في نفس المجتمع. يدعم عملها بقصد أو دون قصد مؤسسات وتجار ومحترفي الطائفية من أولئك الذي خبروا حجم الرفاهية (أموال وقصور في أغلب عواصم أوروبا وحتى نساء، جاه ووجاهة وإعلام) التي تدرها عليهم تصاعد حدة التوجهات الطائفية. سواءً كانوا يعملون لصالحهم الخاص أو بالتعاون مع المؤسسات إياها، يروجون تجارتهم بالتصريحات والأحاديث والشعارات الجارحة تعمدًا لاستثارة الطرف الآخر، ولإعطاء تجار الطرف الآخر العذر في حشد أتباعهم وتأجيج مشاعر العداء المضادة.

لذلك فالطائفية كاتجاه يتلبس بالمعتقدات الدينية، بحاجة أكثر ما تكون للدراسات النفسية، لتعريف الفرد بما يعيشه من اضطرابات وتفسير حقيقتها وتأثيرها عليه، لتحويل تلك الانفعالات والمشاعر من حالتها اللاشعورية إلى حالة شعورية، أي تجريدها من شحناتها النفسية العاطفية اللاشعورية، وتحويلها إلى مشكلات تلزم الفرد السليم العقل بالتعامل معها كمشكلات خاصة بروية وعقلانية.

لاحظتُ هذه الظاهرة مبكرًا منذ عام ١٩٨٣، بل قبلها بكثير، وكتبت فيها بحثًا صغيرًا أو (اسي) لنيل شهادة الدبلوم العالي في علم النفس الاجتماعي من مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية في جامعة لندن، بأمل أن أطوره، إلا أني كنت قد غيرت توجهي لإكمال الدكتوراة بالسياسة الدولية، ولم تتهيأ لي الفرصة لمتابعة الموضوع، رغم أني لم أتوقف عن متابعته وكتابة مقالات صغيرة نشرتها على الإنترنت؛ لكنها لم تتطور إلى بحث أو دراسة مفصلة، ما زلت آمل أن أنجزها.

لا أُنكر أن الحافز لهذه الدراسة، ما أراه ويراه كل مواطن حريص على أمته ووطنه، من مؤامرات تحاك ضد وجود الأمة العربية، وتدمير أي إمكانية لوحدتها أو حتى تطورها في أقطارها القائمة، عسى أن أسهم بشكل أو آخر في صدم العقل العربي المغيب ليعود إلى صحوته، لذلك قررت أن أكتب في الفرضية الأولية: أن الصراع الطائفي الذي نراه لا علاقة له لا بالاختلافات المذهبية ولا العقائدية، بل هو حالة هستيريا جماعية وتلوث أصاب العقل العربي وضيعه في خضم من الأساطير والخرافات والهلاوس المرضية.

جلست كطالب الشهادة الثانوية في الشهر الأخير ما قبل الامتحانات لمدة ٧ أسابيع، بمعدل لا يقل عن ٦–٨ ساعات عمل يومي؛ لأنجز الجزء الأول من البحث، مع مراجعة بعض من كتاباتي السابقة التي كتبتها تعليقًا أو تحليلاً لبعض الظاهرات الطائفية، أجريت عليها شيء طفيف من التعديلات، فهي تقدم نموذج لصناعة الطائفية وسلوكيات تجارها ومحترفيها، ما يؤكد فرضيتي الأولية التي ناقشتها في الباب الأول، فموضوعات هذه المقالات تمثل مراحل مختلفة من تطور الصراع، جميعها تمَّ نشرها على عدة مواقع وصحف على الإنترنت، وصل عدد الناشرين لبعضها إلى ٤٦ موقع وصحيفة، وأقلها ١٤ موقع وصحيفة... شكرًا لمن ساهم بالنشر، أمتنع عن ذكر الناشرين لكثرة العناوين، ومخافة أن يفوتني ذكر واحد منها، فيكون موضوعًا للغيظ.

في عام ٢٠٠٥ كرَّمني الدكتور خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، برسالة يقول بها ، رغم إنه لم يحصل بتاريخ مجلة المستقبل العربي خلال أعوامها التي تمتد لربع قرن أن نشرت شيئًا سبق نشره، إلا أنه يعيد نشر مقالتي "تبت أياديهم إنهم يقتلون الشيعة على الهوية" في العدد ٣١١ من المجلة، تلك شهادة أعتز بها من مفكر قدير، كما أفخر بأن مقالتي تلك أوقفت عمليات القتل والاستفزاز التي كانت جارية، بعد نشرها مباشرة بأيام.

قبل ذلك بشهر ؛ وفي ٢٠٠٤/١١/٢٢، عرضت الجزيرة مناظرة بين من كان يقدم نفسه على أنه الناطق الرسمي باسم المرجعية، الدكتور علي الدباغ، مع ممثل هيئة علماء المسلمين الدكتور مثنى حارث الضاري ، عرض ممثل المرجعية قصة الدوريات التي تعترض زوار الإمام الحسين، وتقتلهم (موضوع مقالتي: تبت أياديهم إنهم يقتلون الشيعة على الهوية) ، أجابه مثنى حارث الضاري: أن الدكتور موسى الحسيني كتب بالموضوع وأظهر حقيقة من يقف وراء تلك العمليات، وانتهى الموضوع، تلعثم ممثل المرجعية وانتقل لموضوع آخر.

لكن المناظرة فتحت علي أبواب جهنم.. خصصت المواقع الطائفية أبوابًا خاصة لشتمي، ففتحت كل من شبكة الثقافة العراقية (وهي ملك لمجموعة من الشيعة المتطرفين من الكويتين)، وشبكة هجر الثقافية؛ أبواب تحت عنوان "تبت أياديهم إنهم لا يقتلون الشيعة على الهوية"، ظلت تتابع مقالاتي وطلعاتي على شاشات التلفزيون لمدة أربع سنوات متواصلة بشكل يومي، لتثبت أني مرتد ، عميل لحارث الضاري، بعثي مستتر.. وغيرها من التهم، التي أكثر ما يثير الغرابة والدهشة في هذه الحملات أن أنشط من كان يعززها هو أخي الأصغر المتسمي ب "نصير المهدي"، ولولا أنه أصغر مني بست سنوات؛ كان يمكن أن أصدقه وأشك بنفسي في أني لست إلا لقيط تبناني أباه وأرضعتني أمه عطفًا! قال فيّ

ما لم يقله عدو بقاتل أبيه، سامحه الله.. مَن يدري، ممكن؟! لكني أملك القناعة التامة أن أكون لقيط يعتز بوطنه وهويته العربية؛ خير من أن أكون خائن أصيل بسلسلة نسب طويلة.

قبل ذلك في أواسط شهر حزيران/ جون ٢٠٠٢، حضرت مناظرة مع الكادر المتقدم في حزب الدعوة الأستاذ سامي العسكري، طرحت فكرة: أني وأنا من أقدم المعارضين لصدام؛ مستعد لأن أكون أول المتطوعين معكم لإسقاط النظام القمعي إذا كنتم تمتلكون برنامج وطني مستقل لإسقاطه، لكن سأنسى ويلات النظام وما عانيت منه إذا كان إسقاطه سيتم من خلال تعاونكم مع قوة أو تدخل أجنبي، سواء كانت أمريكا أو غيرها، عندها سأقف جندي حارس في باب صدام أدافع عنه ضدكم حتى الموت، عندما أضمن حمايته من عدوان خارجي؛ لا تستغرب أن أوجه طلقتي الأخيرة لرأسه انتقامًا منه لخيانته للقضية العربية وتفضيله لمصالحه الخاصة على مصلحة الأمة والعراق منها.

في حدود الساعة الثانية عشرة أو أكثر قليلاً من نفس الليلة؛ اتصل بي مشكورًا الأستاذ سامي ناصحًا بقوله:

– سيد ترى أنت راح تضيع المشيتين، لا السُنَّة سيقبلونك بسبب خلفياتك العائلية، ولا الشيعة يتحملون منك أطروحاتك.

كان جوابي:

– أنا تكلمت بقناعاتي الوطنية التي تتناسب مع مستوى معرفتي، لا يهمني قبول أو رفض هذا الطرف أو ذاك.

فعلاً كنت من أقوى وأشد المدافعين عن استقلال العراق، وحرية شعبه بعد وقوع الاحتلال... دفعت ثمن مواقفي بخسائر معنوية ومادية كثيرة، فزوجتي وبعد عِشرة ١٥ سنة، وأربع أطفال، اكتشفت صدفة (بتحريض من هؤلاء الجبناء)، أني مرتدٌ علماني، رغم أنها كانت تسمعني أردد المصطلح ولا تبالي، وتُخفي عني جهلها بالمفهوم، إلى أن سألتني يومًا:

– أنت تكثر من الحديث عن العلمانية، شنو يعني العلمانية؟

كنت لا ألومها على طائفيتها، فهي نتيجة لما تعرَّض له أخوها وخالها من أحكام إعدام من قبل نظام صدام حسين... في أحد ليالي شهر مارس ٢٠١٠، اتصل بي أحد المشايخ من الأصدقاء وتكلمنا طويلاً عن الوضع في العراق، فتأكد لها صحة ما كانت تسمعه عني كوني مرتد وعميل للسنة وبعثي مستتر، فافتعلت في صباح اليوم التالي مشكلة وعراك وقفزت (المؤمنة بالله وقيم آل البيت للتليفون) تستنجد بالشرطة لإنقاذها مني، لأني أريد قتلها.

الحمد لله أن دورية الشرطة تفهمت الموضوع، فوضعوا بأيديها هي، لا أنا، القيود؛ ليأخذوننا للتحقيق في مركز الشرطة، خرجت لا شك غاضب من الحالة التي وصلت لها شريكة العمر لأجدها أخذت الأولاد وذهبت لبيت أمها (المؤمنة أيضًا والمتعصبة جدًا للولاء لآل البيت)... أردت ترك الأمر إلى أن تهدأ النفوس، لأكتشف أنها بعد ثلاثة أيام أخذت أطفالي الأربعة وهربت إلى ألمانيا، وهي تعرف أني لا أمتلك وقتها وثيقة سفر.

أرسلت لي بعد أيام ورقة خلع من تلك التي تقدمها بعض مراكز النصب والاحتيال التي تسمى مراكز إسلامية مقابل ٥٠ يورو، الغريب يبدو أن مراكز الشيعة لم توافق على إعطائها هكذا ورقة، فراحت هي المتعصبة بالولاء لآل البيت إلى مركز سُنّي... راجعتُ فقه الإمام مالك وأبو حنيفة، ورسائل فقهاء الشيعة حول شروط الخلع الشرعية، فوجدت أن الورقة التي أرسلتها لا تتوافق مع فقه هؤلاء ولا أولئك... خلعتها هي وخلعها كما يخلع الحذاء القديم، لأن الشيخ الذي نظم هذا الخلع اعترف برسالة خطية بخطأه وأنه وقع ضحية شكواها مني بالظلم وشرب الخمر (مع أن ثلاثة من إخوانها يشربون الخمر بحب الحسين، وربما حزنًا وألمًا على مصيبته ومظلوميته)، من يدري لعلها تزوجت الآن بهذا الخلع غير الشرعي، فأبو عبد الله الحسين صار يبيح كل شيء حتى الزنا، حِب الحسين واعمل ما شئت، يغفر الله لك!!

الأغرب أن أهلها وعشيرتها التي تتصارخ بالطائفية والافتخار والتبجح بأنهم أبناء شيوخ عشائر آل بو سلطان، ويتنافخون بشوارب غليظة بنسبهم، إلا أني ما وجدت فيهم رجلاً ليقول لها قفي بأي حق تسلبي الرجل – الذي التقطك من مزبلة الحجيرة في السيدة زينب ، لتركبي مارسيدس حديثة بسائق وخادم وخادمة– حقه. تعلمت هي وإخوانها يغلقون فم من يتكلم بكم دولار ، إخوانها يدعون أنهم أشرف الناس ولا يفوتون فرصة في عاشوراء وصفر دون أن يطبخوا القيمة ثوابًا وتقرب لفاطمة الزهراء وبعلها وبنيها، يحرضونها على أن تسلبني أملاكًا سجلتها باسمها، هي تحويشة العمر كله، لعدم توفر أوراق الإقامة عندي في حينها ، ولم أكن أمتلك حتى جواز عراقي ، وهي تمتلك الإقامة والجواز ، فتشاركوا باسم الله وباسم فاطمة الزهراء والحسين، شقتين في لندن وبيت في العراق (تقدر قيمتها في حينها بمبلغ مليون و٧٠٠ ألف جنيه استرليني) من هذا المرتد، فقط إنهم يريدون التقرب بالله وطلبًا لمرضاته، أسمع بين الفترة والأخرى أنها مواظبة على زيارة مراقد الأئمة في العراق كل صفر بأموال سحت مسروقة.

مع ذلك ما انكسرت ؛ فالفقر مع القناعة وحرية الرأي والموقف ، هو الغنى الحقيقي، بل أشعر أني الأقوى بالتزاماتي بقناعاتي ومواقفي، صريح أقول قولة الحق لا أحسب حساب لرضى هذا الطرف أو غضبه، لا أدعي معرفة ما لا يعرفه الغير ولا فهم الحقيقة المطلقة ، فأنا بشر خطاء ، لكن التفكير والتأمل والقراءة والمتابعة والملاحظة بنظرة موضوعية لمجريات الواقع والصدق مع الذات ، ومعها أولاً وأخيرًا ، يجعلني أعتقد أني الأقرب من الفهم الواضح للأحداث وما يجري من وقائع حولنا، أتمنى ألا أكون أخطأت.

هناك ملاحظة أخيرة أود ذكرها، قد يتصور البعض وأنا أتعرض لشخصية ملك الملوك العرب معاوية بن أبي سفيان ، في الفصل الخامس، أني أكره معاوية ، أو أني أنحاز ضده لصالح الإمام علي.

أنا أعتز بملك ملوك العرب معاوية ؛ الذي أرسى قواعد أول دولة قومية بالتاريخ بشهادة كل منظري الدولة القومية والحركة القومية في العالم.. لكن وللحقيقة التاريخية هناك فرق بين الحديث عن معاوية كخليفة أو صحابي، وبين معاوية ملك الملوك للعرب.. معاوية كان من الطلقاء، أسلم هو وأبيه أبو سفيان تحت حد السيف، أي أنه بالمنطق السليم لا تنطبق عليه لا شروط الخلافة ولا الصحبة، تلك مشكلة صعب فهمها في عقول تحجرت على معادلة إما مع أو ضد.

على كل حال أعرف أن أطروحاتي ستسبب لي الكثير من المشكلات والانتقادات من الطرفين، لما ناقشت من أطروحات قد يعتبرها البعض من المقدسات التي لا تقبل النقاش، لكن منهجي في الكتابة ومنذ أن بدأت أمارسها كوظيفة وطنية يرتكز على حقيقة أن ليس هناك ما هو أقدس من العقل والمصلحة الوطنية، مع ذلك أنا هنا استعرض وأناقش روايات متداولة بالتاريخ العربي، ليست من وضعي ولا صنعي، لست مسؤولاً عنها، وقديمًا قالت العرب: "ناقل الكفر ليس بكافر"، لذلك حرصت جدًا على ذكر المصادر، ودار النشر وتاريخه مخافة أن يكون هناك اختلاف في الطبعات المتعددة.. أما تعليقاتي وتحليلاتي لتلك الروايات فهي حق يمنحني إياه عصر العولمة وحقوق الإنسان كما هم دُعاة إسلام الصهيونية المعولم، وكثيرًا ما سمعت المعممين وأصحاب اللحى عند الاختلاف فيما بينهم يحتكمون للدستور الذي وضعه نوح فيلدمان وفرضه عليهم بريمر.. وشريعتهم هذه تضمن حرية الرأي وحق التعبير لي كما هو لهم.

د. موسى الحسيني
٢٣ تموز ٢٠١٧ / برايتون – بريطانيا
drmalhussain@gmail.com